

## الباب الثاني

### المدخل إلى موضوع البحث

#### الفصل الأول: ترجمة موجزة للإمام أبي عبد الله الحاكم

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته.

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدَوَيْهِ بْنِ نُعَيْمِ بْنِ الْحَكَمِ الصَّبِيِّ الطَّهْمَانِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ

الحافظ أبو عبد الله الحاكم المعروف بابنِ الْبَيْعِ<sup>١</sup>.

(حمدويه): بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح الياء المثناة

من تحتها وبعدها هاء ساكنة.

(ابن البيع): بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها العين المهملة،

هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للأمتعة.

(الضبي): بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة المنقوطة بوحدة، هذه النسبة إلى بني

ضبة، ويقال له الضبي لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضبي<sup>٢</sup>.

---

<sup>١</sup> السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي "طبقات الشافعية الكبرى" [ط. ٢؛ هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ]، ج. ٤، ص. ١٥٥.

<sup>٢</sup> الصريفي، تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد "المنتخب من كتاب السياق التاريخ نيسابور" [بيروت: دار الفكر ١٤١٤ هـ]، ص. ١٥.

(الطهماني): بفتح الطاء المهملة وسكون اهاء وفتح الهمزة وفتح النون، هذه النسبة إلى أم

عيسى بن عبد الرحمن متويه بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه فلذلك يقال له الطهماني<sup>٣</sup>.

(النيسابوري): بفتح النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفتح السين المهملة وبعد

الألف باء منقوطة بواحدة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى نيسابور، مدينة مشهورة في إيران، وتقع

على بعد ستين ميلا من مدينة مشهد عاصمة خراسان الحالية، وكانت من أحسن مدن خراسان

وأعظمها، واشتهرت بنشاطها العلمي من أوساط القرن الثاني للهجرة، واستمرت حتى حملة التتار سنة

٦١٨ هـ<sup>٤</sup>. قال الحموي عن نيسابور: "وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع

العلماء لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها"<sup>٥</sup>.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ورحلته العلمية.

ولد بنيسابور صبيحة يوم الاثنين، الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث

مئة<sup>٦</sup>، ونشأ في بيت عرف بالصلاح والورع؛ وكان من الأسر المشهورة بالفضل والتقوى في نيسابور، مما

<sup>٣</sup> المصدر السابق.

<sup>٤</sup> مجموعة من المؤلفين، "مدونة أحكام الوقف الفقهية" [الطبعة: ١؛ الكويت ١٤٣٩ هـ]، ج. ٣، ص. ٣٩٦.

<sup>٥</sup> الحموي، ياقوت بن عبد الله "معجم البلدان" [بيروت: دار صادر، ١٩٩٥ م]، ج. ٥، ص. ٣٣١.

<sup>٦</sup> الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان "سير أعلام النبلاء" [القاهرة - مصر: دار الحديث ١٤٢٧ هـ]، ج.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa izin STDI Imam Syafi'i Jember. جعل له بيئة علمية أثرت في شخصيته منذ صغره وربطته بكجالس العلماء وهو وصف أبو إسحاق

الصريفي أسرته بقوله: بيته بيت الصلاح والورع<sup>٧</sup>، وهو وصف يمثل مكانة أسرته وحسن نشأته.

بدأ الإمام الحاكم سماع الحديث وهو في التاسعة من عمره، وذلك سنة ثلاثين وثلاثمائة للهجرة<sup>٨</sup>، فكانت تلك بداية اتصاله بمجالس المحدثين وطلبه للعلم. فقد ذكر أن أول سماعه للحديث<sup>٩</sup> وحضور مجالس العلماء منذ صغره، ويشهد لذلك قوله: "وحضرت مجلس وعظه وأنا صغير"<sup>١٠</sup>، مما يدل على عنايته المبكرة بطلب العلم وملازمة أهل الحديث. أول اشتغاله بالعلم كان بعناية أبيه عبد الله وخاله، إذ شجعه على التعلم ورافقه في بداياته، فشبّ محبا للسمع والحفظ والرواية.

وتوسّع الحاكم في طلب العلم وسمع من العلماء في بلده، ثم رحل إلى عدد من البلدان طلبا للحديث والأسانيد العالية. وقد خرج من نيسابور إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بعد وفاة إسماعيل الصفار بأشهر، وحجّ في رحلته، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، قال الذهبي: "وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين"<sup>١١</sup> وهو ابن ثلاث عشرة سنة. ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر هي المنطقة الواسعة المحصورة ما بين نهري سيحون وجيحون وما

<sup>٧</sup> الصريفي، "المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور"، ص. ١٥.

<sup>٨</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٥٦.

<sup>٩</sup> الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت "تاريخ بغداد" [بيروت: دار الغري لإسلامي ١٤٢٢هـ]، ج. ٣،

ص. ٥٠٩.

<sup>١٠</sup> الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٥، ص. ٢٨١.

<sup>١١</sup> المصدر السابق، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

حولهما وتسمى اليوم تركستان<sup>١٢</sup>. وسمع من نحو ألفي شيخ<sup>١٣</sup> في سنة ثمان مائة وستمائة وسمع بنيسابور وحدها من ألف نفس.

كما كانت له رحلتان إلى الحجاز والعراق، وكانت الرحلة الثانية سنة ستين وثلاثمائة كما ذكر ابن خلكان: "وله إلى الحجاز والعراق رحلتان، وكانت الرحلة الثانية سنة ستين وثلاث مائة، وناظر الحفاظ وذاكر الشيوخ وكتب عنهم أيضا، وباحث الدارقطني فرضيه وهو ثقة واسع العلم بلغت تصانيفه قريبا من خمسمائة جزء<sup>١٤</sup>. وتقلد القضاء بنيسابور في سنة تسع وخمسين وثلاث مائة في أيام الدولة السامانية"<sup>١٥</sup> ووزراء أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتيبي<sup>١٥</sup>.

### المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

كان الإمام الحاكم من كبار الحفاظ الذين توسعوا في الرحلة وطلب الحديث، فسافر إلى العديد من البلدان وسمع وأخذ من شيوخها. وقد بلغ عدد شيوخه الذين روى عنهم الحديث نحو ألفي شيخ، وهو عدد عظيم يدل على اجتهاده وسعة معلوماته في العلوم الشرعية. ومن أبرز هؤلاء الشيوخ:

١. أبوه هو عبد الله بن محمد بن حمدويه.

٢. الدارقطني (٣٨٥ هـ).

<sup>١٢</sup> انظر: موقع الإسلام، "تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير"، ج. ٢، ص. ٢٨٩.

<sup>١٣</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٥٨.

<sup>١٤</sup> انظر: أبو منصور الماتريدي، حمد بن محمد بن محمود "تفسير الماتريدي" [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ]،

ج. ١، ص. ٣٦-٣٨.

<sup>١٥</sup> ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم "وفيات الأعيان" [بيروت: دار صادر ١٩٧١م]، ج.

٤، ص. ٢٨١.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٣. محمد بن علي المذكور أبو جعفر، الجوردي ت (٢٤١ هـ).

٤. محمد بن يعقوب الشيباني ت (٢٧٨ هـ) ابن الأخرم: يعرف بابن الكرمانى ولكن هو نيسابوري،

وله تصانيف كثيرة، وهو صدر أهل الحديث في زمانه رضي الله عنه وأرضاه<sup>١٧</sup>.

٥. محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار ت (٣٣٩ هـ): محدث عصره بخراسان<sup>١٨</sup>.

٦. أبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي ت (٣٤٢ هـ)، قال الحاكم: كان من الأدباء<sup>١٩</sup>، وقد تعلم

الفقه والكلام.

٧. أحمد بن محمد بن عبدوس العبد، قال الحاكم: كان من أهل الصدق والمحدثين المشهورين<sup>٢٠</sup>.

٨. محمد بن أحمد بن بالمية الطلاب ت (٣٤٠ هـ).

٩. أبو سهل محمد بن سليمان الصعلوكي ت (٣٦٩ هـ).

١٠. ومحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت (٣٣٩ هـ).

ومن تلاميذه<sup>٢١</sup>:

١. الدارقطني ت (٣٨٥ هـ).

<sup>١٦</sup> عبد القادر بن محمد القرشي "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" [ط. ٢؛ القاهرة: دار هجر، ١٤١٣هـ]، ج. ٣،

ص. ٢٧٨، رقم الترجمة ١٤٣٤.

<sup>١٧</sup> أبو معاوية البيروني، "تاريخ نيسابور" [ط. ١؛ لبنان - دار البشائر الإسلامية بيروت ١٤٢٧هـ]، ص. ٤٩١.

<sup>١٨</sup> المصدر السابق، ص. ٤٦١.

<sup>١٩</sup> المصدر السابق، ص. ٢٦٨.

<sup>٢٠</sup> المصدر السابق، ص. ١٤٢.

<sup>٢١</sup> ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر "طبقات الشافعيين" [مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣هـ]، ج. ٣٥٨.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٢. أبو عمر الطلمنكي الفقيه المالكي ت (٤٢٩ هـ)

٣. أبو ذر الهروي ت (٤٣٤ هـ).

٤. الحافظ أبو يعلى الخليلي بن عبد الله الخليل ت (٤٤٦ هـ).

٥. الحافظ أبو بكر البيهقي ت (٤٥٨ هـ).

٦. الأستاذ أبو القاسم القشيري ت (٤٦٥ هـ).

٧. أبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي ت (٤٧٦ هـ).

#### المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

وقد أثنى كثير من العلماء على الإمام الحاكم رحمه الله، ومن أقوالهم ما يلي:

١. قال الخطيب البغدادي رحمه الله: "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ وله في علوم

الحديث مصنفات عدة" ٢٢.

٢. وقال ابن الصلاح رحمه الله: "الحافظ الذي لا يستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه وفيما

بلغنا عن أبي حازم العبدوي أحد الحفاظ الذين انتخب عليهم الحاكم ما مختصره أن شيوخ

الحاكم قريب من ألفي رجل" ٢٣.

٢٢ الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ١٦٦.

٢٣ ابن الصلاح، "طبقات الفقهاء الشافعية" [ط. ١؛ بيروت: دار البشار الإسلامية، ١٩٩٢م]، ج. ١، ص. ١٩٨.

٣. وقال ابن كثير رحمه الله: "كان من أهل العلم والحفظ والحديث، وقال مرة، سمع الكثير وطاف

الآفاق، وصنف الكتب الكبار والصغار، فمنها المستدرک على الصحيحين، وعلوم الحديث

والاكتليل وتاريخ نيسابور، وقد روى عن خلق، ومن مشايخه الدارقطني وابن أبي الفوارس وغيرهما،

وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة، والضبط والتجرد، والورع"<sup>٢٤</sup>.

٤. قال ابن خلكان: "إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها،

لها، كان عالما عارفا واسع العلم"<sup>٢٥</sup>.

٥. قال الذهبي: "وكان من بحور العلم"<sup>٢٦</sup>.

#### المبحث الخامس: عقيدته.

إن التأمل في عقيدة الإمام الحاكم له أهمية بالغة لأن عقيدة المحدث قد تؤثر في الرواية والحكم

على الأحاديث، ولذلك اشترط المحدثون العدالة في الراوي ونظروا في معتقده، وخاصة إذا كان داعية

إلى بدعته؛ لأن ذلك قد يحمله على رواية ما يؤيد مذهبه. وبناء على ذلك فإن معرفة عقيدة الإمام

الحاكم تعين على فهم منهجه في الرواية والنقد، والتحقق من عدالته وأمانته العلمية. وفي طلب العلم

<sup>٢٤</sup> ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر "البداية والنهاية" [القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٤٨هـ]، ج. ١١،

ص. ٣٥٥.

<sup>٢٥</sup> ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ج. ٤، ص. ٢٨٠.

<sup>٢٦</sup> الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٢، ص. ٥٧٢.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa izin STDI Imam Syafi'i Jember.

شدد علماء على أهمية أخذ العلم من العلماء الذين سلفوا من البع والبعو، لا ممن يتأثرون

بخواهم، كما أوصى علماء السلف، منهم:

١. قال الزركشي: "وما من عالم إلا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه" <sup>٢٧</sup>.

٢. قال ابن أبي أويس: "سمعت مالك بن أنس يقول: إن هذا العلم هو لحمك ودمك، وعنه تسأل

يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه" <sup>٢٨</sup>.

٣. قال الذهبي: قال إبراهيم بن المنذر، حدثنا معهم غيره، عن مالك، قال: "لا يؤخذ العلم عن

أربعة: سفيه يعلن السفة، وإن كان أروى الناس، وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب

في حديث الناس وإن كنت أتهمه في الحديث، وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يحدث

به" <sup>٢٩</sup>.

وقد عرف الإمام الحاكم بأنه من أئمة الحديث ذوي الأخلاق الكريمة، وكان على منهج أهل

الحديث والسلف الصالح، ولكن وجهت إلى الحاكم بعض الاتهامات، منها ما يتعلق بميله إلى التشيع

والرفضة والتمشعر.

<sup>٢٧</sup> الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر "البحر المحيط في أصول الفقه" [دار الكتي ١٤١٤هـ]،

ج. ٨، ص. ٣٨٣.

<sup>٢٨</sup> مالك بن أنس، "موطأ مالك - رواية يحيى" [ط. ١؛ الإمارات - أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان

للأعمال الخيرية والإنسانية ١٤٢٥هـ]، ج. ١، ص. ٢٥.

<sup>٢٩</sup> مصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٤.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

١. التشيع.

وقد كان أول من اتهم الإمام الحاكم بالتشيع تلميذه أبو ذر الهروي، فقد روى السيلفي بإسناده إلى أبي الوليد سليمان بن خلف يقول: قال لنا أبو ذر عبد بن أحمد بن عفير الهروي بمكة كنا في حلقة الحاكم أبي عبد الله بن البيع الحافظ بنيسابور إذا أخرج عن السدي في الصحيح نتغامز عليه وذلك أنه روى حديث الطير ولم يتابعه أحد عليه وكان ينسب إلى التشيع<sup>٣٠</sup>. ثم تبع هذا الرأي بعض العلماء، منهم: الخطيب البغدادي<sup>٣١</sup>، والسمعاني<sup>٣٢</sup>، وابن عبد الهادي<sup>٣٣</sup>، والذهبي<sup>٣٤</sup>، وابن الجزري<sup>٣٥</sup>. وقد قال الخطيب البغدادي: "وكان شيخا صالحا فاضلا عالما - قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما إخراجها في صحيحيهما، منها الحديث الطائر "ومن كنت مولاه فعلى مولاه" فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوبوه في فعله<sup>٣٦</sup>.

<sup>٣٠</sup> صدر الدين، أبو طاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد "معجم السفر" [مكة المكرمة: المكتبة التجارية]، ص. ٢٣٩.

<sup>٣١</sup> الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٥٠٩.

<sup>٣٢</sup> السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد "الأنساب" [بيروت: دار الجنان وأيضاً دار الفكر ١٤٠٨هـ]، ج. ١، ص.

٤٣٣.

<sup>٣٣</sup> ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي "طبقات علماء الحديث" [ط. ٢؛ بيروت: مؤسسة

الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٧هـ]، ج. ٣، ص. ٢٤٢.

<sup>٣٤</sup> الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٦، ص. ٣٥٨.

<sup>٣٥</sup> ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف "غاية النهاية في طبقات القراء" [مكتبة ابن تيمية ١٣٥١هـ]، ج. ٢، ص.

١٨٥.

<sup>٣٦</sup> الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٩٤.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa izin STDI Imam Syafi'i Jember. والتشيع، كما بينه الحافظ ابن حجر هو محبة علي رضي الله عنه والتشيع محبة

العلي والصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه<sup>٣٧</sup>. ومن أبرز الأسباب التي دعت بعض العلماء إلى نسبة التشيع إلى الحاكم إخراجهم بعض الأحاديث الواردة في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وآل البيت، ومن أشهرها حديث الطير، الذي صححه الحاكم في «المستدرک» على شرط الشيخين، مع أن البخاري ومسلم لم يخرجاه. ونصه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّيْرِ"، فجاء علي رضي الله عنه فأكل معه.

أن كثيرا من أهل العلم ضعفوا هذا الحديث، بل عده بعضهم من الموضوعات، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: "إِنَّ حَدِيثَ الطَّائِرِ مِنَ الْمَكْذُوبَاتِ الْمَوْضُوعَاتِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِحَقَائِقِ النَّقْلِ"<sup>٣٨</sup>. كما نقل عن الحاكم نفسه موقفه من حديث الطير، فقد نقل الذهبي بإسناده إلى أبي عبد الرحمن الشاذلي قال: "كُنَّا فِي مَجْلِسِ السَّيِّدِ أَبِي الْحَسَنِ، فَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ عَنْ حَدِيثِ الطَّيْرِ، فَقَالَ: لَا يَصِحُّ، وَلَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنِّي عَلَيَّ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"<sup>٣٩</sup>.

لذلك فإن تصحيح الحاكم لبعض الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه لا يستلزم القول بأنه كان يفضل على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فضلا عن أن يكون شيعيًا بالمعنى المعروف عند

<sup>٣٧</sup> ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر "هدى الساري مقدمة فتح الباري" [مصر: المكتبة السلفية ١٣٨٠هـ]، ص. ٤٥٩.

<sup>٣٨</sup> ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية" [الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٦هـ]، ج. ٧، ص. ٣٧١.

<sup>٣٩</sup> الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٧، ص. ١٦٧.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin dari STDI Imam Syafi'i Jember. المتأخرين. ولهذا انتهى السبكي بعد استعراض الأقوال والقرائن إلى أن ما ذكرناه من الحاكم لا يعدو

مَيْلاً إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه يزيد على القدر المعتاد، فقال: "أَوْقَعَ اللَّهُ فِي نَفْسِي أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ عِنْدَهُ مَيْلٌ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَزِيدُ عَلَى الْمَيْلِ الَّذِي يُطْلَبُ شَرْعاً"<sup>٤٠</sup>، ثم أكد أن ذلك لا يبلغ حد البدعة، فقال: "فَقَدْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ شَيْءٌ مِمَّا يُسْتَنْكَرُ عَلَيْهِ، إِفْرَاطٌ فِي مَيْلٍ لَا يَنْتَهِي إِلَى بِدْعَةٍ"<sup>٤١</sup>.

٢. الرفض.

أما نسبة الرفض إلى الإمام الحاكم فقد وردت في بعض النقول المتأخرة، ومن أشهرها ما حكاه محمد بن طاهر المقدسي أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي عن الحاكم فقال: "ثقة في الحديث رافضي خبيث"<sup>٤٢</sup>، كما نقل عنه أيضاً قوله: "إنه كان شديد التعصب للشيعة في الباطن وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة وكان منحرفاً غالباً عن معاوية وأهل بيته يتظاهر به ولا يتعذر منه"<sup>٤٣</sup>. غير أن هذه الدعوى لم تلق قبولا عند عدد من الأئمة، فقد ردها كل من الذهبي والسبكي. فقال الذهبي: "كلا ليس هو رافضياً، بل يتشيع"<sup>٤٤</sup>. وقال أيضاً: "الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط"<sup>٤٥</sup>. كما ناقش السبكي هذه التهمة مناقشة مفصلة، فبين أن شيوخ الحاكم كانوا من كبار

<sup>٤٠</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦٧.

<sup>٤١</sup> مصدر السابق، ج. ٤، ص. ١٦٨.

<sup>٤٢</sup> مصدر السابق، ج. ٤، ص. ١٦٢.

<sup>٤٣</sup> المصدر السابق، ج. ٤، ص. ١٦٢.

<sup>٤٤</sup> الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ٩، ص. ٩٠.

<sup>٤٥</sup> الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" [ط. ١؛ بيروت - لبنان: دار المعرفة ١٣٨٢ هـ]، ج. ٣، ص. ٦٠٨.

أهل السنة، وأن الحافظ ابن عساكر عده وقال: <sup>٤٦</sup> وأما قول من قال إنه رضي عنه، ومن قال إنه

شديد التعصب للشيعة، فلا يعبأ بهما كما عرفناك <sup>٤٦</sup> كما أكد أن الحاكم لم يكن يفضل عليا رضي

الله عنه على الشيخين، ولم يكن ينتقص أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فقال: "ولا أقول إنه

ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا إنه يفضل عليًا على الشيخين <sup>٤٧</sup>."

ومما يؤيد ذلك أن السبكي قال عن الحاكم: "فإني رأيته في كتابه الأربعين عقد بابا لتفضيل أبي بكر

وعمر وعثمان، واختصهم من بين الصحابة <sup>٤٨</sup>". وبذلك يظهر أن نسبة الرفض إلى الإمام الحاكم لا

تثبت عند المحققين من أهل العلم، وأن غاية ما يمكن إثباته هو وجود ميل إلى علي رضي الله عنه لا

يخرجه عن دائرة أهل السنة والجماعة.

### ٣. الأشعرية.

نسب الإمام الحاكم إلى الأشعرية، وقد استند القائلون بذلك إلى ما ذكره ابن عساكر في كتاب

التبيين <sup>٤٩</sup>، حيث عده ضمن الأشاعرة، وتابعه علي ذلك السبكي، فقال: "ثم نظرنا مشايخه الذين أخذ

<sup>٤٦</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦٨.

<sup>٤٧</sup> المصدر السابق، ج. ٤، ص. ١٦٧.

<sup>٤٨</sup> المصدر السابق، ج. ٤، ص. ١٦٧.

<sup>٤٩</sup> ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي من الأشعري"

[بيروت: دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ]، ص. ٢٢٧.

عنهم العلم وكانت له بهم خصوصية فوجدناهم من أهل السنة والجماعة في عقيدة أبي

الحسن الأشعري"، ثم قال: "ثم رأينا الحافظ الثبت أبا القاسم بن عساكر أثبتته في عداد الأشعرين"<sup>٥١</sup>.

التأمل في أقواله ومؤلفاته يبين أنه لا يوجد تصريح للحاكم يدل على تبنّيه للعقيدة الأشعرية. بل

على عكسه، فقد وجدت دلائل قوية تؤكّد موافقة الحاكم لعقيدة السلف، ولا سيما في باب إثبات

علوّ الله تعالى الحقيقي. ومن أبرز هذه الدلائل موافقته لكلام ابن خزيمة حيث قال: "من لم يقرّ بأن

الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته، فهو كافر بربه يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت

عنقه..."<sup>٥٢</sup>، وقد نقله الحاكم دون إنكار أو تعقيب. كما وافق الحاكم على تفسير أبي بكر ابن إسحاق

الفقيه، قال أبو عبد الله الحافظ: قال الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه: قد تضع

العرب في (بموضع) على قال الله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>٥٣</sup> وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ

النَّخْلِ﴾<sup>٥٤</sup> ومعناه: على الأرض وعلى النخل، فكذلك قوله: ﴿وَفِي السَّمَاءِ﴾<sup>٥٥</sup> أي على العرش فوق

السماء"<sup>٥٦</sup>. وتدل هذه المواقف مجتمعة على أن الإمام الحاكم لم يكن من الأشاعرة، إذ إنّ الأشاعرة

<sup>٥٠</sup> ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي "لسان العرب" [بيروت: دار صادر ١٤١٤هـ]، ج. ١، ص. ٥٢٧.

<sup>٥١</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦٢.

<sup>٥٢</sup> الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري "معرفة علوم الحديث" [الهند: دائرة المعارف العثمانية ١٤٣١هـ]،

ص. ٨٤.

<sup>٥٣</sup> سورة التوبة، الآية ٢.

<sup>٥٤</sup> سورة طه، الآية ٧١.

<sup>٥٥</sup> سورة البقرة، الآية ١٤٤.

<sup>٥٦</sup> البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين "الأسماء والصفات للبيهقي" [جدة: مكتبة السوادى ١٤١٣هـ]، ج. ٢،

ص. ٣٢٤.

لا يثبتون العلو الحقيقي لله تعالى. ولذلك، فإن دعوى أن كتاب الحكم إنما هو من ذهب الأشعري غير

صحيحة، بل إن أقواله وأقوال من وافقهم تدل على قربه من عقيدة السلف الصالح.

## المبحث السادس: وفاته.

توفي الإمام الحاكم النيسابوري يوم الثلاثاء الثالث من صفر سنة خمس وأربعمائة<sup>٥٧</sup>. وقد اختلف

العلماء في سنة وفاته، قال الخليلي: "وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة"<sup>٥٨</sup>، قال علي بن مفضل المقدسي:

"توفي سنة خمس وأربع مائة، وقيل سنة ثلاث، والأول أصح"<sup>٥٩</sup>. قال السبكي: روى أبو موسى المدني

أن الحاكم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج، وقال: "آه"، وقبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد

ودفن بعد العصر يوم الأربعاء، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري"<sup>٦٠</sup>.

الفصل الثاني: التعريف كتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

<sup>٥٧</sup> الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ج. ٣، ص. ٥٠٩.

<sup>٥٨</sup> الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" [الرياض: مكتبة

الرشد ١٤٠٩هـ]، ج. ٣، ص. ٨٥٢.

<sup>٥٩</sup> المقدسي، علي بن مفضل بن علي بن مفرج "كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين" [أضواء السلف]، ص.

<sup>٦٠</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٦١.

قد صرح الإمام الحاكم بتسمية كتابه المستدرک فی موضوع من کتابہ حيث قال: "فذكرت

ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرک على الشيخين رضي الله عنهما"<sup>٦١</sup>.

واشتهر هذا الكتاب بين العلماء باسم المستدرک على الصحيحين؛ والعلماء الذين أطلقوا على كتاب

الحاكم اسم "المستدرک على الصحيحين" هم عدد من كبار أئمة الحديث، منهم ابن الصلاح<sup>٦٢</sup>، وابن

عساكر<sup>٦٣</sup>، وابن الجوزي<sup>٦٤</sup>، والذهبي<sup>٦٥</sup>، والسبكي<sup>٦٦</sup>، وابن كثير<sup>٦٧</sup>، وغيرهم. وقد اشتهر هذا الاسم

بينهم حتى صار هو الاسم الغالب للكتاب دون غيره من الأسماء الأخرى. وسمى بعض العلماء هذا

الكتاب بأسماء أخرى مثل "المستدرک على شرط الشيخين"<sup>٦٨</sup>، و"صحيح الحاكم"<sup>٦٩</sup>، و"صحيح

المستدرک"<sup>٧٠</sup>. وقد اتفق العلماء على أن كتاب المستدرک على الصحيحين هو من تأليف الإمام أبي

عبد الله الحاكم النيسابوري، وقد ثبتت نسبته إليه من خلال أقوال الأئمة، منها:

<sup>٦١</sup> الحاكم، "المستدرک على الصحيحين" [بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١هـ]، ج. ٤، ص. ٤٨٨.

<sup>٦٢</sup> ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن "مقدمة ابن الصلاح" [سوريا: دار الفكر ١٤٠٦ هـ]،

ص. ٢٠.

<sup>٦٣</sup> ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري"، ص. ٢٢٨.

<sup>٦٤</sup> أبو الفرج ابن محمد الجوزي "التحقيق في أحاديث الخلاف" [بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ]، ج. ٢، ص.

٢٥٥.

<sup>٦٥</sup> الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ج. ١، ص. ٩٤.

<sup>٦٦</sup> السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ج. ٤، ص. ١٥٦.

<sup>٦٧</sup> ابن كثير، "البداية والنهاية"، ج. ١١، ص. ٣٥٥.

<sup>٦٨</sup> مغلطي، علاء الدين مغلطي بن قليج بن عبد الله الحنفي "شرح سنن ابن ماجه" [ط. ١؛ السعودية: مكتبة نزار

مصطفى الباز ١٤١٩هـ]، ج. ٤، ص ١٠٧١.

<sup>٦٩</sup> ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم "مجموع الفتاوى" [السعودية - المدينة المنورة: مجمع الملك فهد

١٤٢٥هـ]، ج. ٣٣، ص. ١٣.

<sup>٧٠</sup> إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي "روح البيان" [بيروت: دار الفكر]، ج. ٥، ص. ٤٧٦.

أ. قال تلميذه الإمام البيهقي في سننه الكبرى: <sup>٧١</sup>قلنا هذا الحديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أبو عبد الله في

كتاب المستدرک<sup>٧١</sup>.

ب. قال ابن الصلاح رحمه الله: "فإن المستدرک على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير،

يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح

كثير<sup>٧٢</sup>.

ج. قال ابن الجوزي رحمه الله: "قلنا هذا الحديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أبو

عبد الله الحاكم في المستدرک على الصحيحين<sup>٧٣</sup>.

د. قال ابن الملقن رحمه الله: "وبعضهم شرط أن يستدرک ما أهمله الشيخان في صحيحيهما، كما

فعل الحاكم أبو عبد الله في الكتاب الذي سماه بالمستدرک على الصحيحين<sup>٧٤</sup>.

فدلّت هذه الأقوال وغيرها على أن نسبة كتاب المستدرک إلى الإمام الحاكم صحيحة ثابتة،

وقد أقرّ بها جمهور العلماء قديماً وحديثاً.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب وسبب تأليفه.

<sup>٧١</sup> البيهقي، "السنن الكبرى"، ج. ١٣٠، ص. ١٩٦.

<sup>٧٢</sup> ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن "مقدمة ابن الصلاح" [سوريا: دار الفكر ١٤٠٦ هـ]،

ص. ٢٠.

<sup>٧٣</sup> ابن الجوزي، أبو الفرج ابن محمد "التحقيق في أحاديث الخلاف" [ط. ١؛ بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥ هـ]،

ج. ٢، ص. ٢٥٥.

<sup>٧٤</sup> ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار

الواقعة في الشرح الكبير" [ط. ١؛ السعودية - الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع ١٤٢٥ هـ]، ج. ١، ص. ٢٧٥.

صَفَّ الإمام الحاكم كتاب المستدرك بقصد جمع الروايات التي رآها في تصانيفه لمعايير الصحة

المعتمدة عند الإمامين البخاري ومسلم، غير أنَّها لم تدرج في كتابيهما الصحيحين. ويعدّ هذا العمل استدراكاً لما فات الشيخين من الأحاديث الصحيحة في تصنيفهما. كما أراد به الحاكم تقديم ردّ علمي على مزاعم بعض أهل البدع الذين قصروا الحديث الصحيح على ما أخرجه البخاري ومسلم، أو زعموا أن عدد الأحاديث الصحيحة قليل للغاية. ومن جهة أخرى، جاء تأليف هذا الكتاب استجابة لطلب جماعة من أهل العلم الذين رغبوا في تدوين مصنف يشتمل على الروايات ذات الأسانيد القوية، التي يحتج بمثلها عند الإمامان البخاري ومسلم، وهذا كما ذكره الحاكم في مقدمة المستدرك<sup>٧٥</sup>.

### المبحث الثالث: منهج المؤلف فيه وثناء العلماء عليه.

أولاً: منهج الإمام الحاكم في كتابه

أ. ابتداء الحاكم كتابه بمقدمة موجزة بيّن فيها سبب التأليف وشرطه في الاختصار على الأحاديث الموافقة لشروط الشيخين أو أحدهما<sup>٧٦</sup>.

ب. رتب الحاكم كتابه على ترتيب كتب الجوامع، فبدأ بكتاب الإيمان<sup>٧٧</sup>، ثم سرد الموضوعات على

نسق فقهي متدرّج حتى ختمه بكتاب الأحوال<sup>٧٨</sup>.

<sup>٧٥</sup> انظر: الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري "المستدرك على الصحيحين"، ج. ١.

<sup>٧٦</sup> المصدر السابق، ج. ١.

<sup>٧٧</sup> الحاكم، "المستدرك على الصحيحين"، ج. ١، ص. ٢٠٩.

<sup>٧٨</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ١٥٤.

ج. أخرج الحاكم الأحاديث بأسانيدها، ويضيف طرق أخرى غير موجودة في التقوية، كما في

الحديث رقم (٢١٠) قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أخبرنا بشر بن موسى، حدثنا

الحميدي، حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن عامر، عن عبد الله بن عمرو،

يبلغ به النبي، قال: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا" وشاهده الحديث المعروف

من حديث محمد بن إسحاق وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده<sup>٧٩</sup>.

د. ذكر الحاكم بيان أحكام الأحاديث، فنبه على ما كان على شرط الشيخين أو أحدهما، وما

كان صحيح الإسناد فحسب، ومن أمثلة ذلك: قوله في الحديث رقم (١٧)، (١٩)، (٢٤٢).

حديث برقم (٢٧): "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"<sup>٨٠</sup>.

وحديث برقم (١٩): "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"<sup>٨١</sup>.

وحديث برقم (٢٤٢): "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"<sup>٨٢</sup>.

ه. ذكر الحاكم أحيانا مواضع التحمل والأداء توثيقاً لسماع الرواية، مثل: حدثنا أبو العباس القاسم

بن القاسم السَّيَّاري بمرور<sup>٨٣</sup>.

<sup>٧٩</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٦٣، رقم ٢١٠.

<sup>٨٠</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٢٣، رقم ١٧.

<sup>٨١</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٢٤، رقم ١٩.

<sup>٨٢</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٢٦٥، رقم ٦٩.

<sup>٨٣</sup> الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري "المستدرك على الصحيحين" [ط. ١؛ دار الرسالة العالمية

و. ذكر الحاكم المتابعات، كما في الحديث رقم (١٢٦٧) قال فيه هذا كتاب يعيد بن عبد الله بن

المهاد نافعا على روايته عن سعيد بن أبي هند<sup>٨٤</sup>.

ز. ذكر علة الحديث وحال بعض رواته جرحا وتعديلا، كما في الحديث رقم (٣٦٧)، حيث قال:

ابن المؤمل ضعيف<sup>٨٥</sup>.

ثانيا: ثناء العلماء على كتاب المستدرك

أ. قال ابن الصلاح رحمه الله: "فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير،

يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح

كثير<sup>٨٦</sup>.

ب. قال ابن كثير رحمه الله: "في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرك، وهو

قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما<sup>٨٧</sup>.

ت. قال ابن حجر رحمه الله: "أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جدا يصفو له منه صحيح كثير زائد

على ما في الصحيحين على ما ذكر المصنف بعد، وهو مع حرصه على جمع الصحيح الزائد

<sup>٨٤</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٣١، رقم ١٦٢.

<sup>٨٥</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٤٦٩، رقم ٣٦٧.

<sup>٨٦</sup> ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٢٠.

<sup>٨٧</sup> ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي "اختصار علوم الحديث" [ط. ٢؛ بيروت

على الصحيحين واسع الحفظ كثير الاطلاع، عزيز الرواية، فينبغي أن يوجد حديث

بشرط الصحة لم يخرج في مستدركه<sup>٨٨</sup>.

## المبحث الرابع: عناية العلماء به.

قد نال المستدرك على الصحيحين شهرة واسعة بين العلماء الحديث، إلا أنّ عناية العلماء به لم تتوقف عبر العصور، بل تكاثرت الجهود التي تهدف إلى خدمته وشرح ما فيه واستدراك ما يحتاج إلى تحرير. وقد خلف أهل العلم مجموعة مؤلفات مهمّة تظهر مدى اهتمامهم بهذا الكتاب، ومن أبرزها ما يأتي:

١. موضوعات المستدرك للذهبي، طبع بموقع الشبكة الإسلامية، ٢٠٠٤ م.
٢. المستخرج على المستدرك لأبي الفضل زين الدين العراقي، طبع بمكتبة السنة في القاهرة، ١٤١٠ هـ.
٣. توضيح المدرك في تصحيح المستدرك للحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله (المخطوط).
٤. رجال الحاكم في المستدرك لمقبل بن هادي الوادعي، طبع بمكتبة صنعاء الأثري، ١٤٢٥ هـ.
٥. تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم لرمضان أحمد علي، طبع بمكتبة التوبة، ١٤٢٠ هـ.

<sup>٨٨</sup> ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد "النكت على كتاب ابن الصلاح" [ط. ١؛ المملكة العربية

السعودية - المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ١٤٠٤ هـ]، ج. ١، ص. ٢٧٢.

٦. الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم لأبي الطيب شافعي بن محمد، دار العاصمة

باليضا في طبعته الأولى، ١٤٣٢هـ.

## المبحث الخامس: بيان تساهل الحاكم في المستدرك.

تحدث العلماء عن التساهل عند الإمام الحاكم في تصحيح الأحاديث في المستدرك، مع أنه نص في مقدمته أن غايته جمع الأحاديث الصحيحة، سواء كانت على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، أو صحيحة باجتهاده، ومع ذلك فقد وردت انتقادات كثيرة لطريقته في الحكم على الأحاديث. قال الزيلعي: "الحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة الموضوعة"<sup>٨٩</sup>. وبين ابن تيمية شدة هذا التساهل بقوله: "فإن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع"<sup>٩٠</sup>. وقال أيضا: "أن الحاكم متساهل في باب التصحيح حتى إنه يصح ما هو موضوع فلا يوثق بتصحيحه وحده"<sup>٩١</sup>. وقال الذهبي وهو من أبرز من درس كتاب المستدرك: "إمام صدوق، لكنه يصح في

<sup>٨٩</sup> الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد "نصب الراية" [ط. ١؛ دار القبلة للثقافة الإسلامية ١٤١٨هـ]، ج. ١، ص. ٣٦٠.

<sup>٩٠</sup> ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم "الفتاوى الكبرى لابن تيمية" [ط. ١؛ دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ]، ج. ٢، ص. ١٧٥.

<sup>٩١</sup> بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن علي الحنبلي البعلبي "مختصر الفتاوى المصرية" [السنة المحمدية]، ص. ٤٩.

مستدرکه أحاديث سافطة، ويكثر من ذلك<sup>٩٣</sup>. وأشار العمري إلى أن هذا الوصف خاص بكتابه

المستدرک دون غيره من تصانيفه<sup>٩٤</sup>.

وكثر الانتقادات الموجهة إليه، ومع ذلك حاول بعض العلماء أن يذكروا له أعذارا. فقد ذكر ابن حجر أن الحاكم قد ألف المستدرک في آخر حياته، وفي تلك الفترة ظهر عليه شيء من التعير والغفلة، بدليل أنه ذكر بعض الرواة في كتابه الضعفاء وصرح بترك الرواية عنهم، ثم أخرج لهم أحاديث في المستدرک وصححها. قال ابن حجر أيضا في بيان سبب التساهل: "وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية"، وقال: "وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من (المستدرک) إلى هنا انتهى إملاء الحاكم"، ثم قال: "وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس ملازمة للبيهقي، وهو إذا ساق عنه في المملی شيئا لا يذكره إلا بالإجازة. قال: والتساهل في القدر المملی قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده"<sup>٩٤</sup>. أي إن الكتاب كان في أصله مسودة لم تستكمل مراجعتها، فسبق الموت صاحبه قبل أن ينقحه ويهذهبه. وتشير بعض الآثار إلى أن الجزء الذي أملاه الحاكم بنفسه وخاصة في أوائل الكتاب كان أكثر ضبطا، بينما ظهر التساهل الأكبر في الأقسام التي لم تكتب عن طريق الإملاء، بل اعتمدت على الإجازة وما كتب بعد ذلك.

<sup>٩٢</sup> الذهبي، "ميزان الاعتدال"، ج. ٣، ص. ٦٠٨.

<sup>٩٣</sup> انظر: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" [ط. ٢؛ المكتب

الإسلامي ١٤٠٦ هـ]، ج. ٢، ص. ٦٩٣.

<sup>٩٤</sup> السيوطي، "تدريب الراوي"، ج. ١، ص. ١١٣.

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
  - a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
  - b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

## المبحث السادس: معنى قول الحاكم "على شرط الشيخين"

ابتدأ الإمام الحاكم تأليف كتابه المستدرک على الصحيحين بجمع الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها الشيخان في صحيحيهما، والتي يرى الحاكم إنها مستوفية لشروط الصحة عندهم. وقد بين مقصده هذا في مقدمة كتابه بقوله: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما. ومن هنا وقع الاختلاف بين العلماء في فهم أن عبارة الحاكم المشهورة: "على شرط الشيخين"<sup>٩٥</sup> لاختلافهم في تحديد المقصود بهذا الشرط، فذهب بعضهم إلى أن المراد أن يكون جميع رجال الإسناد ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، بينما ذهب آخرون إلى أن المراد أن يكون الرواة مماثلين لرواة الصحيحين في العدالة والضبط، وإن لم يخرج لهم الشيخان بأعيانهم.

### القول الأول: أن يكون جميع رجال الإسناد ممن أخرج لهم البخاري ومسلم.

ذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الحاكم إنما يريد بهذا الوصف أن يكون الإسناد مؤلفاً من رواية قد أخرج لهما الشيخان أنفسهم، لا مجرد أن يكونوا في رتبته. ويدل على هذا ما ذكره ابن الصلاح حين قال: "قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما"<sup>٩٦</sup>. وأكد النووي

<sup>٩٥</sup> الحاكم، "المستدرک على الصحيحين"، ص. ١.

<sup>٩٦</sup> ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، ص. ٨٨.

هذا الفهم بقوله: إن المراد بقوهم على شرطهما: أن يكون رجال الإسناد في كتابيهما<sup>٩٧</sup>. فمفهوم

هذا القول أن المراد بشرط الشيخين تحقق إخراجهما للرواة في صحيحيهما، لا مجرد موافقتهم في صفات العدالة والضبط.

### قول الثاني: أن المقصود رواية يماثلون رواية الصحيحين في العدالة والضبط.

وذهب آخرون إلى أن مراد الحاكم هو المماثلة في مرتبة الرواية، لا التطابق في أسماء الرواة. وهذا ما أشار إليه الحافظ العراقي بقوله: "بمثليها، أي: بمثل روايتها، لا بهم أنفسهم".<sup>٩٨</sup> وعلى هذا القول، لا يشترط أن يكون رجال الإسناد ممن أخرج لهم البخاري ومسلم بأعيانهم، وإنما يكفي أن يكونوا في درجة مماثلة لرجالهما في العدالة والضبط.

ولزيادة بيان المراد بشرط الشيخين، ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتاب النكت أقسام الأحاديث التي أخرجها الحاكم في المستدرک. فقسمها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان إسناده مشتملا على رواية احتج بهم الشيخان على وجه الاجتماع، وكان سالما من العلل، فهذا هو الذي يصح أن يقال فيه: إنه على شرط الشيخين أو أحدهما. ومثل ابن حجر لذلك برواية سفيان بن حسين عن الزهري، فإن الشيخين احتجا بكل واحد منهما، لكنهما لم يحتجا برواية

<sup>٩٧</sup> عبد الرحيم بن الحسين العراقي "شرح التبصرة والتذكرة" [ط. ١؛ بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٣هـ]، ج. ١، ص.

سفيان بن حسين عن الزهري لضعف سماعه منه، فلا يعلل الحديث في الروي بهما<sup>٩٩</sup> الطريق: إنه على

شرط الشيخين<sup>٩٩</sup>.

الثاني: ما أخرج الشيخان جميع رواته، ولكن لا على سبيل الاحتجاج، وإنما في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقرونا بغيره، فلا يصح أن يقال فيه: إنه على شرط الشيخين. ومثّل ابن حجر لهذا القسم برواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، فإن مسلماً أخرج من روايته ما لم يتفرد به، فلا يصح أن يقال إن سائر رواياته على شرط مسلم؛ لأن إخراج مسلم له كان في بعض رواياته لا على سبيل الاحتجاج بها مطلقاً<sup>١٠٠</sup>.

الثالث: ما لم يخرج الشيخان رواته لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وقد أكثر الحاكم من إخراج هذا النوع وتصحيحه، دون أن يدعي دائماً أنه على شرط الشيخين أو أحدهما، وقد يكون في بعضه الشاذ والضعيف، وإن كان أكثره لا ينزل عن درجة الحسن. ومثّل ابن حجر للقسم الثالث بما وقع للحاكم من إخراج حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، مع أنه ليس ممن أخرج له الشيخان في الاحتجاج ولا في المتابعات، وقد حكم الحاكم على الحديث بأنه صحيح الإسناد، ثم ذكر ابن حجر أن الحاكم

<sup>٩٩</sup> ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، ج. ١، ص. ٣١٤.

<sup>١٠٠</sup> المصدر السابق، ص. ٣١٦.

للحاكم من التساهل والغفلة<sup>١٠١</sup>.

بناء على ما سبق، يظهر أن الأرجح هو أن الحاكم يقصد بالرواة الذين يكون الحديث على شرط الشيخين من أخرج لهما الشيخان فعلا، لا مجرد من كان مماثلا لهم في العدالة والضبط. وقد بين ابن حجر رحمه الله أن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخه، فقال: "لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرج أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرج له قال: صحيح الإسناد حسب<sup>١٠٢</sup>" ويوضح ذلك ما ذكره الحاكم في باب التوبة، حين أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (لا تنزع الرحمة إلا من شقي)، فقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين<sup>١٠٣</sup> فدل ذلك على أن الحاكم لا يحكم للحديث بأنه على شرط الشيخين إذا كان في إسناده راو لم يخرج له الشيخان، وهو عين ما ادعاه ابن دقيق العيد وغيره<sup>١٠٤</sup>.

مع ذلك، تبّه ابن حجر إلى أن الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرط الشيخين بعض ما لم يخرج لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه حينئذ

<sup>١٠١</sup> ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، ج. ١، ص. ٣١٧.

<sup>١٠٢</sup> المصدر السابق، ص. ٣٢٠.

<sup>١٠٣</sup> ابن حجر، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، ج. ١، ص. ٣٢٠.

<sup>١٠٤</sup> المصدر السابق، ج. ١، ص. ٣٢٠.

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:

a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.

b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.

2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapat izin dari STDI Imam Syafi'i Jember.

الاعتراض على حكمه<sup>١٠٥</sup> وعليه، فإن حمل عبارة الحاكم على شرط الشيخين على أن المقصود بها

الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم فعلا هو الأظهر، مع مراعاة أن الحاكم قد يقع منه الوهم أو

الغفلة في بعض المواضع، والله أعلم

